نقد الحديث قبل استشكاله

د. عادل بن عبد الشكور الزرقي
جامعة الملك سعود -الرياض

ملخص البحث:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد

فهذا بحث موجز في أهمية نقد الحديث للتحقق من ثبوته وأثر ذلك في الكلام عليه من حيث مشكله أو مختلفه. وتأتي أهمية البحث من جهة أن جملة من الأحاديث أشكلت على بعض العلماء فكان جوابهم عن هذا الإشكال مدخولًا أو متكلفًا، وكان الجواب الأفضل والأسهل أن يتمَّ النظر في صحة الرواية أولًا ثم يتم بعد ذلك النظر في توجيه التعارض أو حلِّ الإشكال بالطرق المسلوكة بين أهل العلم.

الكلمات الدالة: سند، صحة، مشكل، مختلف، حديث

This is a brief study of importance of Hadith's criticism to verify proven and the impact of that on mentioning its problem or different. The importance of the research on one hand are due to number of Hadith have confused some scientists, and their answer to this dilemma was intervention or grandiose.

And the answer is better and easier to be considered in the rightness of the narration first, and then to consider the conflict or solve the problem using methods used among the scholars.

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا وبعد

فإن نقد الحديث للتحقق من ثبوته من الأمور التي أولاها العلماء اهتمامهم، فبينوا وكتبوا. كما إن لمشكل الحديث ومختلفه من الأهمية والأثر في الحديث والفقه ما لا يُنكر، ويشق لطوله أن يُذكر.

وقد أولى العلماء اهتمامهم بالأمرين – مشكل الحديث ومختلفه – في مؤلفات عدة معلومة لأهل الاختصاص .

ومن خلال تأملي في أحاديث يسيرة عدَّها بعض العلماء من مشكل الحديث أو مختلفه وتكلَّف للجواب عنها، وجدتُ أن الجواب كان أسهل بكثير بالنظر إلى صحّة الروايات وقوة الطرق، وآلية التأليف بينها، واختيار الأثبت منها، فكان دفع هذا التعارض بين النصوص من هذه الجهة أسهل وأولى من بعض تلك التكلفات التي قد تولد إشكالات أقوى من سابقها.

وفي هذا البحث تتم معالجة هذه القضية بإيجاز مع التطبيق والتمثيل الواضح، من خلال هذه الهيكلة:

1. مدخل موجز للموضوع.
2. أهمية التحقيق من صحة الحديث.
3. مشكل الحديث ومختلفه وأهمية الإجابة عنه.
4. تطبيق عملي على هذه الأهمية بالمثال والتعليق والنقد.

يعقب ذلك: خاتمة وتوصيات لجمل البحث، وفهرس لمصادره.

وتكمن أهمية البحث في النقطتين التاليتين:

- أنه لم يسبق أن كتب في هذه الجزئية في حدود علمي مع مسيس الحاجة لها.
- أن إهمال هذه المسألة يسبب إشكالاتٍ علميةً شديدةً.

وهو يهدف إلى ما يلي:

- التقعيد العلمي لهذه المسألة وكشف أهميتها.
- إثبات هذه الأهمية وهذا التقعيد بالدليل المناسب.

وقد سلكت في هذا البحث النهجي التالي:

- الإيجاز في النقل والتحرير.
- ترتيب الأقوال حسب وفيات أصحابها غالبًا.
- بيان وفاة القائل عقبه بين قوسين مربعين.

- ترجمة موجزة لغير المشهورين من أهل العلم.
- اقتصرت في النقول على العلماء المتقدمين غالبًا وليس دائمًا.

1) مدخل موجز للموضوع

إن جهود علماء السلف للخدمة الحديث النبوي – من حيث ثبوت السند وسلامة المتن من التغير ومدى دلالته على المعنى المستنبط – ظاهر للعيان لمن عاش معهم بقلبه، فقرأ كتبهم وتأمل تصانيفهم الماتعة .

والارتباط بين السند والمتن من أهم الأمور التي أولاها علماء الجرح والتعديل – ممن سلف – في الحكم على الراوي، فإهمال أحدهما في هذا الشأن مخالف لطرائقهم ومنهجهم العلمي.

ومما لا شكَّ فيها أن النصوص بعد ثبوتها يستحيل أن تتعارض في نفس الأمر، إلا في الأمر والنهي إذا كان أحدهما ناسخاً، والآخر منسوخاً، وأما الأخبار فلا يجوز تعارضها. قال ﷻ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم:3و4]، وقال ﷻ: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُتَشَابِهاً مَثَانِيَ﴾ [الزمر: 23]، وقال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً﴾ [النساء: 82] .

ومن هذا المنطلق صرَّح علماء السلف أنه لا يمكن أن يكون المتن معارضًا مع سلامة السند.

قال ابن خزيمة [311]: "لا أعرف أنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأتِ به حتى أُؤلف بينهما"[1].

[1]– الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علوم الرواية، تحقيق: د. ماهر الفحل، الرياض: دار ابن الجوزي، ط1، 1432هـ، (1316).

وواضح من كلام هذا العالم – الذي أُطلق عليه لقب "إمام الأئمة"[1] – أن اشتراط الثبوت مقدَّم على محاولة الجمع بين النصين اللذين ظهر منهما شيء من التعارض أو التخالف .

ولا شكَّ أن للحرص على التأكد من ثبوت الحديث قبل الخوض في بيان مشكله أو توجيه مختلفه فوائد عدة من أهمها:

1. توفير الوقت والجهد على العالم والباحث في إنفاقهما فيما فيه نفع راجح.
2. شغل الذهن بمسائل علمية واقعية صحيحة المأخذ.
3. البعد عن التكلف المنهي عنه[2].

ولما كان هذا الموضوع يضمُّ في طياته أمرين مهمين هما صحة الحديث سندًا ومشكله ومختلفه متنًا، كان الكلام عن كل شقٍّ من الأهمية بمكان إلا أن الثاني قد كتب فيه الكثير فسيقتصر فيه على الأهم فحسب.

2) أهمية التحقيق من صحة الحديث.

عبَّر من سلف عن هذا الموضوع بتعبير آخر هو "أهمية الإسناد".

فجاء عن علماء الحديث وغيرهم عبارات عدة تأكد هذا المعنى وتنحي باللائمة على من أهمله و لم يراعِ شرطه.

قال شعبة [160هـ]: "إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد"[3].

---

[1]– أطلقه عليه حفيده أبو طاهر محمد بن الفضل، انظر: ابن حجر العسقلاني، إتحاف المهرة، تحقيق جماعة، المدينة، مجمع الملك فهد، ط1، 1418 هـ، (161/1).

[2]– ورد في حديث عن أنس قال: كنا عند عمر فقال: نهينا عن التكلف– أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصَّحيح، النسخة السلطانية، تقديم نشأت بن كمال، القاهرة، مكتبة الطبري، ط1، 1431هـ، (7293).

[3]– ابن عبد البر، التمهيد، المغرب، وزارة الأوقاف، ط1، 1387هـ، (57/1) .

ومما لا شكَّ أن الله قد خصَّ هذه الأمة بشرف رفيع ونسب شريف يرتبط بنبيها صلى الله عليه وسلم وهو الإسناد. فهو خصيصتها الفاضلة التي انفردت بها عن بقية الأمم.

قال مطر الوراق [125هـ]، في قوله تعالى: ﴿أو أثارة من علم﴾ [الأحقاف 4] قال: "إسناد الحديث" [1].

وقال ابن سيرين [110هـ]: " هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم"[2].

وقال الإمام مالك [179هـ] في قوله: ﴿وإنه لذكر لك ولقومك﴾ [الزخرف 44] قال: "قول الرجل: حدثني أبي عن جدي"[3].

وقال الثوري [161هـ]: "الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيءٍ يقاتل"[4].

وقال ابن المبارك [181هـ]:"الإسناد من الدين"[5].

وحدَّث عتبة بن حكيم قال:" جلس إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة في مسجد المدينة يحدث، والزهري إلى جانبه فجعل يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ...، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ...، فلما أكثر، قال الزهري [125هـ]:

---

[1]- الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل تحقيق محمد الخطيب، بيروت، دار الفكر، ط3، 1404هـ، (98).

[2]- الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم العمري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1401هـ .

[3]- ابن عبد البر، جامع بيان العلم، تحقيق الزهيري، الرياض، دار ابن الجوزي، ط3، 1418، (2298).

[4]- الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، تحقيق محمد سعيد، أنقرة، دار إحياء السنة النبوية، 1971م، (81).

[5]- الخطيب، شرف أصحاب الحديث، مرجع سابق، (77).

قاتلك الله يا ابن أبي فروة ما أجرأك على الله، ألا تسند حديثك، إنك لتحدث بأحاديث ليس لها خُطُم ولا أزِمَّة"[1].

وقال أبو حاتم الرازي رحمه الله: "لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناءُ يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة"، فقال له رجل: يا أبا حاتم، ربما رَوَوْا حديثًا لا أصل له ولا يصح؟ فقال: "علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم؛ فروايتهم ذلك للمعرفة؛ ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها"[2].

وقال محمد بن حاتم بن المظفر: "إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها، قديمهم وحديثهم، إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات. وهذه الأمة إنما تُنصُّ الحديث من الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة. ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهًا وأكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدوه عدا"[3].

ويتبع هذا الأمر الاهتمامُ بجمع الطرق والنظر في الروايات وزيادات الرواة بعضهم على بعض، وتمييز ما يصح مما لا يصح من هذه الروايات.

---

[1]- العقيلي، الضعفاء، تحقيق مركز البحوث، القاهرة، دار التأصيل، ط1، 1435هـ، (265/1).

[2]- الخطيب، شرف أصحاب الحديث، مرجع سابق، (82).

[3]- الخطيب، شرف أصحاب الحديث، مرجع سابق، (76).

وفي هذا الشأن يقول ابن المديني [234هـ]: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[1].

وقال الإمام أحمد [241هـ]:"الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه"[2].

فكل هذه الأقوال تصب في أمر واحدٍ هو: أن التثبت من صحة الرواية مقدم على النظر في المتن والتفقه في معانيه، "وأنه ينبغي لمن احتج بالمنقول أن يثبته أولاً"[3]، وليس في هذا إهمال مطلق للحديث الضعيف.

قال المعلمي رحمه الله: "قد وقعت الرواية ممن يجب قبول خبره، وممن يجب رده، وممن يجب التوقف فيه، وهيهات أن يعرف ما هو من الحق الذي بلغه خاتم الأنبياء عن ربه عز وجل، وما هو الباطل الذي يُبرَّأُ عنه اللهُ ورسوله، إلا بمعرفة أحوال الرواة. وهكذا الوقائع التاريخية، بل حاجتها إلى معرفة أحوال رواتها أشد؛ لغلبة التساهل في نقلها، على أن معرفة أحوال الرجال هي نفسها من أهم فروع التاريخ، وإذا كان لا بد من معرفة أحوال الرواة، فلا بد من بيانها، بأن يخبر كل من عرَف حال راوٍ بحاله؛ ليعلمه الناس، وقد قامت الأمة بهذا الفرض كما ينبغي"[4].

3) مشكل الحديث ومختلفه وأهمية الإجابة عنه

المشكل لغة الملتبس، وإشكال الأمر: التباسه، ومن ذلك يقال: أمر مُشْكل كما يقال أمر مشتبه[5].

---

[1]- الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412هـ (1652).

[2]- الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي، مرجع سابق، (1651).

[3]- ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، تحقيق محمد رشاد سالم، الرياض، جامعة الإمام، ط1، 1406هـ، (159/6).

[4]- المعلمي، أهمية علم الرجال، الرياض، دار عالم الفوائد، ط1، 1434هـ، (219/15- المجموع).

[5]- ابن فارس، المقاييس في اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، 1420هـ، (204/3-205).

واصطلاحًا عند بعض العلماء هو: ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب[1].

فالحديث المشكل على هذا هو: الحديث الثابت الذي تضمَّن معانٍ مستغلقة، أو عارضه ما كان بينًا من نصوص الوحي الأخرى. وهذا التعريف قريب من قول الحافظ أبي جعفر الطحاوي [321] عن الحديث المشكل بأنه ما "سقطت معرفته والعلم بما فيه من أكثر الناس"[2]. فقوله: "أكثر" يدل على وجود فئة أخرى لا يرد عليها هذا الإشكال، ولو قيل في تعريفه بأنه "النص المعارض لما هو أولى منه"، لما بعد كما يدل عليه كلام الحاكم [405][3].

ويختلط هذا المعنى بتعريف النصوص المشتبهة ومختلف الحديث.

أما الأول فيتضح من كلام ابن فارس [395] أنَّ بين المشكل والمتشابه تقاربًا، وهذا أدَّى إلى القول بأنهما واحد. وفي هذا نظر؛ فإن الاشتباه أمر نسبي يختلف من شخص لآخر، ولذا تتفاوت القضايا "في الجلاء والخفاء لتفاوت تصورها، بسبب تفاوت الأذهان"[4]، وهو يطرأ بداية على العقول – بسبب خفاء المعنى[5] أو التعارض– فإن استقر في بعض النفوس، صار مشكلًا عندها فحسب.

---

[1]– الجرجاني، التعريفات، تحقيق د. عبد الرحمن عمارة، بيروت، دار الجيل، ط1، 1407هـ، ص269.

[2]– الطحاوي، مشكل الحديث، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415هـ، (6/1).

[3]– الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحقيق د. أحمد السلوم، الرياض: مكتبة المعارف، ط2، 1431هـ.النوع 29، ص401.

[4]– ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض، دار الفضيلة، ط1، 1429هـ، (91/1).

[5]– كحديث النبي صلى الله عليه وسلم: « إن الهدْيَ الصالح والسَّمْت الصالح والاقتصاد جزء من خمسة وعشرين جزءًا من النبوة » – أخرجه أبو داود، السنن، تحقيق: محمد عوامة، جدة: دار المنهاج، ط3، 1431هـ، كتاب الأدب / باب في الوقار، (4743) عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال

قال ابن تيمية [728هـ]: "قد يشكل على كثير من الناس نصوص لا يفهمونها، فتكون مشكلة بالنسبة إليهم لعجز فهمهم عن معانيها"[1].

فالإشكال نتيجة وسبب للاشتباه الذي طرأ على السامع أو القارئ للنص، فكل مشكل متشابه لا العكس. ثم إن المشكل مقابل للبيِّن، بخلاف المشتبه المقابل للمحكم، فكل محكَم بيِّنٌ[2]، وليس كل بيِّنٍ محكَم، والمتشابه ما خفي بنفس اللفظ[3].

أما مختلف الحديث ويسمى أيضًا تعارض الأخبار، فهو جزء من هذا كله؛ لأنه تعارض نسبي بين حديثين ثابتين فحسب، فلا يدخل في هذا خفاء معنى الحديث أو معارضته لآية أو لعقل ونحو هذا...[4]، وهذا باعتبار الغالب عند من قعَّد لهذا المعنى.

وهذا العلم يعدُّ من أجلِّ وأدقِّ علوم الحديث، ولا يقدر عليه إلا من جمع بين علوم كثيرة بعد توفيق الله تعالى وتأييده لمن ولج فيه.

ويلحظ أن علماء الإسلام – على كثرتهم في القرون الأولى– لم يؤلفوا في هذا الفن "مشكل الحديث" خصوصًا على أهميته – إلا في مطلع القرن الرابع –، حيث بدَأَ بأبي جعفر الطَّحاوي [321] الذي ألَّف كتابه المسمى "بيان مشكل أحاديث رسول

الخطابي: "وليس معنى الحديث أن النبوة تتجزأ، ولا أن من جمع هذه الخلال كان فيه جزء من النبوة مكتسبة ولا مجتلبة بالأسباب، وإنما هي كرامة من الله ..."، – معالم السنن، تحقيق سعد عمر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1433هـ، (279/3).

[1]– ابن قاسم، محمد وابنه عبد الرحمن، مجموع فتاوى ابن تيمية، بيروت: دار ابن حزم، ط4، 1432هـ، (307/17).

[2]– ينظر في صفات الـمُحْكَم: د. عابد السفياني، كتاب المُحْكَمات، ص69.

[3]– الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، مصدر سابق، ص 252.

[4]– الحاكم، معرفة علوم الحديث، مصدر سابق، النوع 39، ص401؛ والخطيب، الكفاية في علوم الرواية، مصدر سابق، (259/2).

صلى الله عليه وسلم واستخراج ما فيها من أحكام ونفي التضاد عنها "[1]- ولعل سببه أمران:

الأول: أن خفاء معاني السنة عندهم نادر، لتمكنهم في اللغة بالسَّليقة. ولأن احتمال معارضتها للقرآن عندهم قليل جدًا؛ لأنه قد استقر عندهم أن السنة مفسرة للقرآن، فأي مخالفة في الذهن تزول بالحمل على المفسِّر. قال يحيى بن أبي كثير: "السنة قاضية على القرآن، وليس القرآن بقاض على السنة"[2].

وقال أبو داود في مسائله عن أحمد [241هـ]: "السنة تفسِّر القرآن، ولا ينسخ القرآن إلا القرآن"[3].

الثاني: أنه قد استقر عندهم كذلك أن مخالفة العقل لأي حديث ثابت يُعَدُّ من الرأي المذموم واتباع الهوى ووسوسة الشيطان، فلا يلتفت إليه أصلًا فضلًا عن أن يردَّ عليه أو يجاب عن وروده. وهذا لأن الرسول صلى الله عليه وسلم "يخبر بمحار العقول لا بمُحالها"[4]، والعقول مختلفة السبل بخلاف الوحي فصراطه واحد، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيْلِهِ﴾ [الأنعام: 153].

ولما كان الأمر كذلك، فالذي بقي إذا هو التأليف بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر، فألَّف في هذا جماعة منهم، كان أولهم إمام زمانه في العلم والفقه الشافعي في كتابه "اختلاف الحديث"، لكنه خصصه لمسائل الفقه فحسب.

4) تطبيقات عملية على هذه الأهمية بالتمثيل والتعليق والنقد

إن من أشهر الأحاديث المشكلة التي اختلف العلماء في بيانها مع بقاء الإشكال قويًا ما رواه وكيع عن سفيان الثوري عن عبد العزيز بن رفيع عن تميم بن طرفة عن

---

[1]- كذا في المخطوطات، وفي بعضها: مشكل، وليس فيها كلمة شرح !

[2]- الدارمي، السنن، تحقيق نبيل العمري، بيروت، دار البشائر، ط1، 1419هـ، (607).

[3]- أبو داود، المسائل عن الإمام أحمد، تحقيق محمد رشيد رضا، بيروت، دار المعرفة، ص276.

[4]- ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، مصدر سابق، (692/2).

عدي بن حاتم أن رجلا خطب عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى". فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «بئس الخطيب أنت. قلْ: ومن يعص الله ورسوله»[1].

كذا رواه وكيع دون بقية الرواة عن سفيان الثوري بهذا اللفظ الذي تسبب في إشكالٍ شديد عند العلماء من قديم الدهر، وهو المنع من الجمع بين اسم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم أو غيره من المخلوقين في ضمير واحد مع ورود ما يدل على خلافه في الكتاب والسنة والأثر.

ومن هذا في الكتاب قوله تعالى: ﴿إن الله وملائكته يصلُّون على النبي﴾ [الأحزاب: 56]

وفي السنة قوله صلى الله عليه وسلم: «أن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما»[2].

وفي الأثر قول موسى بن عقبة [141هـ] إنَّ أبا بكر الصديق [13هـ] كان يخطب فيقول، وذكر مثل حديث عدي رضي الله عنه[3].

وكان أولَّ من قال بكراهية هذا الجمع في ضمير واحد – فيما أعلم – هو فقيه العراق إبراهيم النخعي [96] حيث قال بعد ذكره للحديث: "فكانوا يكرهون أن يقول: ومن يعصهما، ولكن يقول :من يعص الله ورسوله"[4].

---

[1]– أخرجه مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح، عناية زهير الناصر، جدة: دار المنهاج، ط1، 1433هـ، (870)، ومن تابع وكيعًا علي روايته ففي حديثه ضعف.

[2]– أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، مصدر سابق، (16) . ومسلم، المسند الصحيح، مصدر سابق، (43) .

[3]– ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق عمر العمروي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1415هـ. (335/30)، وهذا السند معضل.

[4]– معمر بن راشد، الجامع، تحقيق مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي ط2، 1403هـ، (27/11–المصنف).

وتبعه على هذا الإمام الشافعي [204هـ] - وهو تلميذ وكيع راوي حديثنا - فقال: "ومن قال "ومن يعصهما" كرهت ذلك القول له حتى يفرد اسم الله ﷻ ثم يذكر بعده اسم رسوله صلى الله عليه وسلم لا يذكره إلا منفردًا"[1].

والإشكال - في رواية وكيع على صحتها - على ما اختاره هذين العالمين ومن تبعهما من السلف:

1. أنَّ مثل هذا التعبير معتاد في لسان العرب، وليس فيه دلالة لازمة ظاهرة على محذور كالشرك مثلًا!
2. أنَّ ما في القرآن وصحيح السنة مخالف لرواية وكيع هذه.
3. أنَّ ترجيحها على غيرها بدون توجيه مقبول عقلًا ونقلًا يولد إشكالًا أشدَّ.

وقد حاول بعض العلماء أن يوجهوا هذا التعنيف الشديد للرجل - الذي أراد الإحسان بحضرة جمع من الصحابة - بأوجه لا تسلم من مخالفة للآية السابقة أو الحديث أو تكلُّف ظاهر بغير بينة.

كقول بعضهم بأن ذلك مما يذمُّ إذا صدر من البشر أما إذا صدر منه تعالى فلا يذم، وهذا كما نرى مخالف للحديث الصادر من بشر أيضًا. وردَّ بعضهم بقوله إن النبي صلى الله عليه وسلم أعرف بقدر الله منا فليس لنا أن نقول كما يقال، فزاد على الضغث إبَّالةً، ويشكل على قوله بأن تأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ما سبق بمحضر جماعة من الصحابة، وهو قدوة الأمة و لم ينههم عن تيك اللفظة.

قال ابن رجب [795]: "وقد قيل: إن قوله قل: ومن يعصِ الله ورسوله، مدرجة في الحديث، وإنما أنكر عليه وقفه في قوله: ومن يعصهما"[2].

---

[1]- الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، ، تحقيق: رفعت فوزي، دار الوفاء، ط2، 1425هـ، (415/2).

[2]- ابن رجب، فتح الباري، تحقيق جماعة، المدينة، مكتبة الغرباء، ط1، 1417هـ، (62/1).

وهذا المتعين الذي اختاره إمامان من السلف، وتبعهما جماعة.

الأول هو الحافظ الطحاوي الحنفي [321هـ] بتبويبه له بقوله: "باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يدل على أنه لا ينبغي للرجل في كلامه أن يقطعه إلا على ما يحسن قطعه عليه، ولا يحول به معناه عن ما تكلم به من أجله ... - ثم قال: - وكان المعنى عندنا والله أعلم: أن ذلك يرجع إلى معنى التقديم والتأخير، فيكون من يطع الله ورسوله ومن يعصهما فقد رشد، وذلك كفر، وإنما كان ينبغي له أن يقول: ومن يعصهما فقد غوى، أو يقف عند قوله: فقد رشد، ثم يبتدئ بقوله: ومن يعصهما فقد غوى"[1].

الثاني هو إمام القرَّاء بزمنه أبو عمرو الدَّاني المالكي[2] [444]: "ففي هذا الخبر إيذانٌ بكراهة القطع على المستبشع من اللفظ، المتعلق بما يبين حقيقته، ويدل على المراد منه، لأنه، عليه السلام، إنما أقام الخطيب لما قطع على ما يقبح، إذ جمع بقطعه بين حال من أطاع ومن عصى، ولم يفصل بين ذلك، وإنما كان ينبغي له أن يقطع على قوله: «فقد رشد»، ثم يستأنف ما بعد ذلك، أو يصل كلامه إلى آخره، فيقول: «ومن يعصهما فقد غوى». وإذا كان مثل هذا مكروهاً مستبشعاً في الكلام الجاري بين المخلوقين فهو في كتاب الله ﷻ، الذي هو كلام رب العالمين، أشدَّ كراهة واستبشاعاً، وأحقَّ وأولى أن يُتجنب"[3].

ومن تأمل طرق الحديث وقام بجمعها ودراستها فإنه يتبين له أن أكثرها جاء بدون ما رواه وكيع، الذي خالفه يحيى القطان فجاء بلفظ آخر، حيث رواه عن سفيان

---

[1]- الطحاوي، مشكل الآثار، مصدر سابق، (372/8).

[2]- نص على أنه مالكي= المغامي، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب وجماعة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1401هـ، (79/18).

[3]- الداني، أبو عمرو، المكتفى في الوقف والابتدا، تحقيق د. يوسف مرعشلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1407هـ، (ص134).

الثوري قال: حدثني عبد العزيز بن رفيع عن تميم الطائي عن عدى بن حاتم أن خطيبًا خطب عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "من يطع الله ورسوله، ومن يعصهما"، فقال: «قم – أو اذهب – بئس الخطيب أنت»[1].

ويحيى القطان أثبت من وكيع وأحفظ.

قال خالد بن الحارث [186هـ]: "غلبنا يحيى بسفيان الثوري"[2].

وقال ابن المديني [234هـ]: "ما عندنا أثبت في سفيان بعد يحيى من عبد الرحمن"[3].

وقال البخاري [256هـ]: "أعلم النَّاس بالثوري يحيى بن سعيد، لأنه عرف صحيح حديثه من تدليسه"[4].

وقال حرب عن أحمد [241هـ]: "ليس من أصحاب سفيان أعلى من يحيى"[5].

وقال صالح بن احمد بن حنبل قال أبي [241هـ]: "يحيى بن سعيد اثبت من هؤلاء يعنى من وكيع وعبد الرحمن بن مهدى ويزيد بن هارون وأبى نعيم وقد روى يحيى عن خمسين شيخا ممن روى عنهم سفيان، قلت: كان يكثر عن سفيان! قال: إنما كان يتتبع ما لم يكن سمعه فيكتبه"[6].

---

[1]– أبو داود، السنن، مصدر سابق، (1101 و4942)، وهذا لفظه تمامًا!

[2]– الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، تاريخ بغداد، دار الكتاب العربي، بيروت. (136/14) وابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، تهذيب التهذيب، اعتناء إبراهيم وعادل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1416هـ، (358/4) .

[3]– الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، (244/10) .

[4]– ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن، شرح علل الترمذي، تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح، بيروت، ط1، 1398هـ. (194/1) .

[5]– ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن، شرح علل الترمذي، مصدر سابق (542/2) .

[6]– ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، تحقيق المعلمي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1371هـ، (246/1) .

وقال: النسائي [303هـ]: "أثبت أصحاب سفيان عندنا: يحيى بن سعيد القطان ثم عبد الله بن المبارك ثم وكيع بن الجراح ثم عبد الرحمن بن مهدي ثم أبو نعيم"[1].

وقال مسعود السجزي: "سألت الحاكم [405هـ] عمَّن يقدَّم من أصحاب مالك والثوري وشعبة؟ فقال: من أكثر الرواية منهم فلا يقدَّم أحدٌ على يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي"[2].

فرواية يحيى القطان بالوقف على كلمة "ومن يعصهما" هي المتعينة لحلِّ الإشكال الذي ورد في الحديث، وأن الأمر لا يتعلق بالجمع في الضمير وإنما هو متعلق بالوقف والابتداء، وهو أمر مهم للغاية حيث إنَّ " الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتجنبون القطع على الكلام الذي يتصل بعضه ببعض، ويتعلق آخره بأوله"[3]. وقد بيَّن أبو عمرو الداني [444] أهمية مراعاة هذا الأمر وأنَّ مَنْ "لم يفعل أثم، وكان ذلك من الخطأ العظيم الذي لو تعمده متعمدٌ لخرج بذلك من دين الإسلام".

وضرب لذلك بأمثلة تبين شناعةَ مخالفته فقال: "ومن هذا الضرب الوقف على الكلام المنفصل الخارج عن حكم ما وصل به كقوله: ﴿وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه﴾ [النساء] إن وقف على ذلك، لأن النصف كله إنما يجب للابنة دون الأبوين، و الأبوان مستأنفان بما يجب لهما مع الولد ذكراً أو أنثى، واحداً كان أو جمعاً. وكذلك قوله ﴿إنما يستجيب الذين يسمعون والموتى﴾ [الأنعام] إن وقف على "الموتى" لأن الموتى لا يسمعون ولا يستجيبون وإنما أخبر الله تعالى عنهم أنهم يبعثون، وهم يستأنفون بحالهم"، إلى أن قال: "وشبه ذلك مما هو خارج عن حكم الأول من جهة المعنى، لأنه متى قطع عليه دون ما يبين حقيقته ويوضح مراده لم يكن شيء أقبح منه لاستواء حال من

---

[1]- ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، مصدر سابق، (96/63) .

[2]- مسعود السجزي، السؤالات للحاكم، تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1408هـ. (32).

[3]- أبو عمرو الداني، المكتفى، مصدر سابق، (ص135).

آمن ومن كفر، ومن اهتدى ومن ضل، وفي ذلك بطلان الشريعة والخروج من الملة فيلزم من انقطع نفسه عند ذلك أن يرجع حتى يصل الكلام بعضه ببعض أو يقطع على آخر القصتين، أو على آخر القصة الثانية إن شاء. ومن لم يفعل ذلك فقد أثم واعتدى، وجهل وافترى"[1].

وهذا الموضوع – أعني معرفة الوقف والابتداء – من أهم مسائل علوم القرآن، وكذا الحديث، لأن كلاهما وحيٌ. قال النِّكْزاوي[2] [683هـ]: "باب الوقف عظيم القدر جليل الخطر، لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الفواصل"[3].

فإن قال قائل بأن أكثر الطرق فيها أن الرجل قال: "ومن يعصهما فقد غوى"!

قيل لا إشكال من هذا اللفظ ذاته، ولكنه من طريقة نطقه وتلفظه به، حيث وقف على وسط الجملة ثم قال باقيها، فصارت الشناعة في طريقته لا ملفوظه.

وهذا الترجيح بالرواية أسهل وأولى، وليس عليه أي تعقُّب قوي، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، خلافًا لبقية التوجيهات المتكلَّفة وإنْ قال بها بعض السلف والخلف، فالرواية حاكمةٌ على المروي لا العكس.

وليس مرادي من الحديث السابق الاستدراك على من سلف، بل التأكيد على وجود ما يمكن دفع إشكاله من الأحاديث بالنظر في ثبوته بالأسانيد وألفاظ الرواة، وهذه طريقة أصحاب الحديث قديمًا وحديثًا. والله أعلم بالصواب.

---

[1]– أبو عمرو الداني، المكتفى، مصدر سابق، (ص135).

[2]– عبد الله بن محمد، معين الدين المقرئ، أبو محمد، من أهل الاسكندرية، وأصله مدني، له كتاب الاقتداء في الوقف والابتداء، توفي فجأة. ينظر: الزركلي، الأعلام، بيروت، دار العلم، ط6، 1984م، (125/8).

[3]– السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، المدينة، مجمع الملك فهد، ط1، 1426هـ، (541/2).

الخاتمـــة:

ختامًا أجمل البحث فيما يلي:

- أهمية عِلمَي مشكل الحديث ومختلف.
- أن نقد الحديث للتثبت من صحة الروايات في غاية الأهمية، خصوصًا في الروايات التي سببت إشكالاتٍ علمية، أو ظهر منها معارضة لما هو أثبت.
- أن الأقرب في قوله صلى الله عليه وسلم للرجل: « بئس خطيب القوم أنت »، أنه كان بسبب وقفه على كلمة "يعصهما"، وليس بسبب الضمير.

كما أوصي بما يلي:

- على العلماء وطلبة العلم ومراكز البحث ونحوها الاهتمام بمثل هذه الموضوعات المتعلقة بالمتن من جهة، والمرتبطة بالسند من جهة أخرى.
- الحذر من التكلف المنهي عنه، والحرص على التثبت من صحة الروايات قبل الخوض في معانيها وتوجيه دلالاتها.

والله أعلم، وصلِّ اللهم على نبينا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم

5) المصـــادر:

1. البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تقديم نشأت بن كمال، القاهرة: مكتبة الطبري، ط1، 1431هـــ.

2. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض، دار الفضيلة، ط1، 1429هـــ.

3. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، منهاج السنة النبوية، تحقيق محمد رشاد سالم، الرياض، جامعة الإمام، ط1، 1406هـــ.

4. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، تحقيق المعلمي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1371هـــ.

5. ابن حجر العسقلاني، إتحاف المهرة، تحقيق جماعة، المدينة، مجمع الملك فهد، ط1، 1418 هـــــ.

6. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، تهذيب التهذيب، اعتناء إبراهيم وعادل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1416هـــ .

7. ابن رجب، فتح الباري، تحقيق جماعة، المدينة، مكتبة الغرباء، ط1، 1417هـــ.

8. ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق الزهيري، الرياض، دار ابن الجوزي، ط3، 1418هـــ.

9. ابن قاسم، محمد وابنه عبد الرحمن، مجموع فتاوى ابن تيمية، بيروت: دار ابن حزم، ط4، 1432هـــ.

10.الجرجاني، التعريفات، تحقيق د. عبد الرحمن عمارة، بيروت، دار الجيل، ط1، 1407هـــ.

11.الحاكم، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، تحقيق: د. أحمد السلوم، الرياض: مكتبة المعارف، ط2، 1431هـــ.

12.الخطابي، حمد بن محمد، معالم السنن، تحقيق: سعد عمر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1433هـــ.

13.الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، تاريخ بغداد، دار الكتاب العربي، بيروت.

14.الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، شرف أصحاب الحديث، تحقيق محمد سعيد، أنقرة، دار إحياء السنة النبوية، 1971م.

15.الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412هـــ.

16.الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علوم الرواية، تحقيق: د. ماهر الفحل، الرياض: دار ابن الجوزي، ط1، 1432هـــ.

17.الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، السنن، ، تحقيق: نبيل العمري، دار البشائر، بيروت، ط1، 1419هـ .

18.الداني، أبو عمرو، المكتفى في الوقف والابتدا، تحقيق د. يوسف مرعشلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1407هـ.

19.أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، تحقيق: محمد عوامة، جدة: دار المنهاج، ط3، 1431هـ .

20.أبو داود، المسائل عن الإمام أحمد، تحقيق محمد رشيد رضا، بيروت، دار المعرفة.

21.أبو داود، سليمان بن الأشعث، مسائل الإمام أحمد، تصدير: محمد رشيد رضا، بيروت: دار المعرفة.

22.الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب وجماعة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1401هـ.

23. الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل، تحقيق محمد الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3، 1404هـ .

24. ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن، شرح علل الترمذي، تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح، بيروت، ط1، 1398هـ.

25. الزركلي، خير الدين، الأعلام، بيروت، دار العلم، ط6، 1984م.

26. السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، المدينة، مجمع الملك فهد، ط1، 1426هـ.

27.الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، ، تحقيق: رفعت فوزي، دار الوفاء، ط2، 1425هـ.

28.الطحاوي، مشكل الحديث، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415هـ..

29.ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق عمر العمروي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1415هـ.

30.العقيلي، الضعفاء، تحقيق مركز البحوث، القاهرة، دار التأصيل، ط1، 1435هـ.

31.ابن فارس، المقاييس في اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، 1420هـ.

32.الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1401هـ

33.مسعود السجزي، السؤالات للحاكم، تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1408هـ.

34. مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح، عناية زهير الناصر، جدة: دار المنهاج، ط1، 1433هـ .

35. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، أهمية علم الرجال، الرياض، دار عالم الفوائد، ط1، 1434هـ .

36.معمر بن راشد، الجامع، تحقيق مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي ط2، 1403هـ.